نص ردن

▪ علاء حسن

"موازنة" وبلنص

أطراف مشاركة في الحكومة ، تتمتع بثقل كبير داخل مجلس النواب ، لوحت بوقوفها ضد المصادقة على موازنة العام المقبل ، وطالبت بتنفيذ مطالبها المتعلقة بإطلاق سراح معتقلين ، وضمان الحصول على وظائف حكومية لأنصارها ومؤيديها ، مستندة في ذلك الى اتفاق سابق على تطبيق تلك المطالب ، ولكنها لم تجد طريقها للتنفيذ .

مع وصول الميزانية الى مجلس النواب ، دخلت ومن أبواب واسعة لميدان التجاذب السياسي السائد في العراق ، والكتل النيابية تحرص على طرح مطالبها في كل مناسبة وفرصة تراها ملائمة لتحقيق أهدافها ، فهناك من دعا الى إجراء تعداد عام للسكان فوري وعاجل، لغرض ضمان التوزيع العادل لأموال الموازنة بين المحافظات ، وآخر استخدم نبرة صوتية عالية للدفاع عن حقوق المكونات وتمثيلها في المناصب المهمة والمواقع الرسمية ، والحديث عن الموازنة اخذ مديات شاسعة ، ولم نسمع أحدا يتحدث عن الضمان الاجتماعي ، ورفع المستوى المعيشي ، وإنقاذ الملايين من المكوث الطويل والمزمن تحت خط الفقر .

يقال أن موازنة العام المقبل بلغت نحو ١٠٠ مليار دولار، والعراقيون يجيدون لغة الأرقام حينما يقارنون مليارات اليوم بالأمس ، ويطرحون أكثر من سؤال وعلامات استفهام بحجم قارة آسيا الطبيعية وليس على الخريطة حول العوائد المتحققة لهم من الموازنة ، أي بمعنى آخر تطوير التنمية الاقتصادية والبشرية والانتقال الى مرحلة جديدة ، عنوانها العريض ضمان المستقبل والعيش برفاهية واستقرار وانتعاش اقتصادي واضح ، تنعكس صوره على الواقع الاجتماعي وحتى النفسي ،وبسبب تدني دخل الفرد العراقي ونتيجة خضوعه لاستبداد الأنظمة أصبح أضحوكة بين شعوب دول الجوار ، وهي لا تمتلك من الثروة النفطية بقدر مخزون العراق من النفط الذي أصبح وبالا علينا منذ اكتشاف بابا كركر.

قبل دخول الموازنة في نفق التجاذب السياسي ، تقع على ممثلي الشعب من أعضاء مجلس النواب مهمات كبيرة من أبرزها طلب الجداول الختامية لموازنات السنوات السابقة وكشف الإنفاق الحكومي الخاص بالايفادات وشراء السيارات المدرعة ، والمبالغ المخصصة للشركات الأمنية وكلابها البوليسية المسخرة لحماية كبار المسؤولين، وهناك مهمات أخرى يعرفها ممثلو الشعب لكنهم يغضون الطرف عنها ، لأنها تثير الأزمات وتعرقل مسار الحكومة ، فبعد ضبط الموازنة "الميزانية" يتم الانتقال الى البلنص ، لكي تسير العملية السياسية من دون" رجفة " ولا تميل نحو اليمين واليسار ، تمشي نحو أهدافها في تحقيق مطالب الشعب العراقي ، وفي مقدمتها الارتقاء بالمستوى المعيشي .

الناخبون على اختلاف قومياتهم ودياناتهم ومذاهبهم يتطلعون لدور النواب في بلورة موقف موحد للتصويت على الموازنة ، وأي خلاف يبرز ستنعكس آثاره السلبية على المسيرة ، ومن المهم والضروري ضبط الموازنة والبلنص بطريقة الكترونية ، لان أي خلل في ذلك يجعل مسار الحكومة والعملية السياسية يتجه نحو منحدر خطير ، والتوقعات ترجح حصول اتفاق على التصويت ، لأن الموازنة تكفل للجميع صرف نفقات الحماية والإيفاد وتمويل وسائل إعلامية تابعة لأحزاب متنفذة تحرص على نجاح سير العملية السياسية بميزانية وبلنص!

العـــراق تحـــت رحـــمـــة المســـتـــورد

السلع المحلية تخسر وجودها أمام الأجنبية بعد توقف التعرفة الكمركية

بعد غياب المفاهيم التي تحكم الأشياء في عراق ما بعد ٢٠٠٣برزت جملة من الظواهر التي أثرت سلبا في جوانب الحياة الاقتصادية في العراق ومنها تدهور صناعة الألبسة المحلية.

إذ بدأت الأسواق العراقية تغرق بالألبسة المستوردة من شتى المناشئ على حساب المنتج المحلي،وحسب آراء خبراء في هذا المجال يعزون السبب في ذلك لعدة عوامل منها : غياب الدعم الحكومي للمنتج الوطني وازدياد استيراد الألبسة الجاهزة من دون حساب مع غياب التعريفة الكمركية والضرائب على المستورد، ما ادى الى غلق معامل الخياطة المحلية لعدم قدرتها على منافسة المستورد ،وتسريح اعداد كبيرة من العاملين ، وبذلك توقفت عجلة التنمية الصناعية، وظهرت مشكلة البطالة .

□ بغداد / دعاء آزاد

من جهة أخرى يشير عاملون في مجال الصناعة المحلية إلى أن ازدياد دعم حكومات البلدان المصدرة لسلعها الى العراق ساهمت هي الأخرى في اندثار المنتج الوطني. حيث يقول علي فاضل صاحب معمل للخياطة (سابقا) اضطررت لغلق المعمل الذي يضم عددا كبيرا من العمال بعد ان شهدت المهنة تدهورا كبيرا في الاعوام التسعة السابقة، وذلك بسبب الانقطاع المستمر للكهرباء .مشددا على ان اصحاب المهنة التجؤوا الى مولدات الكهرباء وهذا بدوره رفع من تكاليف الانتاج واثر على سعر القطعة المباعة في السوق فأصبحت لا تستطيع منافسة المستورد الرخيص الخالي من تكاليف المولدات والإيجارات المرتفعة – كما الحال في العراق –

ويشير فاضل الى ان انفتاح السوق العراقية على السلع المستوردة وبالأخص البضاعة الصينية(رخيصة الثمن) من دون ضوابط اثر سلبا على المنتج المحلي ، داعيا الحكومة الى دعم المنتج الوطني من خلال فرض التعريفة الكمركية على المستورد وتوفير الكهرباء ، ليعود المنتج الوطني الى المنافسة من جديد وبذلك توفر فرص عمل بعودة عجلة الصناعة واستقطاب الخياطين والحرفيين في هذا المجال .

من جانبها تشير بشرى عبد الرحمن (خياطة ملابس نسائية) الى ان الفتيات والسيدات كن يتسابقن في حجز موعد لدى الخياطة لاسيما في موسم العيد ،اما اليوم فاقتصر عملي على تضييق وتوسيع الملابس ، والخياطة لبعض النساء الكبيرات في السن والبدينات ، لان المعروض في السوق لا يناسب اعمارهن ولا اوزانهن.

ودعت عبد الرحمن الحكومة الى دعم القطاع الخاص من خلال تقديم تسهيلات للحصول على قروض لشراء مكائن حديثة وتوفير الكهرباء .

الى ذلك ذكر احد اصحاب محال بيع الملابس محمد عبد الكريم ان لديهم بضائع من عدة مناشئ لكن الاكثر نجاحا وطلبا عليها من قبل المستهلك هي التركية ، على الرغم من ارتفاع اسعارها لكنها بنوعيات جيدة وموديلات حديثة .

مضيفا : وبالدرجة الثانية تأتي البضائع الصينية التي تدر ارباحا جيدة للبائع نظرا لانخفاض اسعارها وقلة الضرائب عليها .

ويؤكد عبد الكريم : لا نتعامل مع المنتج الوطني بسبب عدم توفره ، وان وجد فهو ضعيف لا يضاهي المستورد من حيث النوعية والاشكال والتصاميم .

من جانبه اوضح الخبير الاقتصادي ميثم لعيبي ان استيراد الألبسة الجاهزة بهذه الكميات الهائلة يسبب خسائر كبيرة للعراق لا يمكن ترجمتها بالأرقام،فلدينا مشكله مع الإحصائيات والأرقام لان الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة التجارة والدوائر الكمركية لم تقم بعملها بصوره صحيحة ،اذ من المفترض ان تزودنا بالإحصائيات عن كميات السلع المستوردة والأموال التي تصرف لاستيرادها لكن هذا لم يحدث .

وبين لعيبي ان السبب الرئيس لإغراق السوق بالسلع المستوردة هو إلغاء قانون التعريفة الكمركية وان قانون التعريفة الجديد الذي صدر عام ٢٠١٠ تم تأجيله تحت ضغوط سياسية واقتصادية من قبل دول الجوار لأن الاخيرة هي المستفيدة من غيابه .

بالمقابل يوضح حسين محمد(٢٩ عاما) وهو يروم شراء بدلة رجالية من احد الاسواق في العاصمة ، ان الألبسة الجاهزة اجمل وارخص. مؤكدا ان خياطة بدلة رجالية تكلف ٣٥٠ الف الى٤٠٠الف دينار، وتأخذ وقتا طويلا من الخياط ، بينما البدلة الجاهزة يتراوح سعرها بين ٥٠ الى ١٠٠ ألف ، فضلا عن وجود (ماركات عالمية) يمكن الاختيار من بينها.

فيمايؤكد المتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي لـ(المدى) ان هناك اموالا كبيرة تصرف على استيراد الألبسة الجاهزة ولكن لايمكن حصرها ،وتقدير كميات الألبسة التي تدخل الى البلاد ولاحجم الخسائر المادية التي يتكبدها البلد نتيجة للاستيراد ولا توجد لدي اي احصائيات، وذكر الهنداوي ان وزارة التخطيط وضعت خططا للنهوض بالمنتج المحلي وذلك بتشغيل كل المعامل والمصانع التابعة لوزارة الصناعة وكذلك وضعنا خطة التنمية الوطنية لسنة ٢٠١٢-٢٠١٤ التي تتضمن دعم القطاع الخاص اذ خصصنا مبالغ من موازنة الدولة لسنة ٢٠١٢ لدعم القطاع الخاص .

فيما أكد محمد سلمان السعدي نائب رئيس اللجنة الاقتصادية في البرلمان ان ضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي يعود لأسباب عديدة اهمها انقطاع التيار الكهربائي وارتفاع اجور الأيدي العاملة مما يزيد من تكاليف الانتاج وبالتالي ارتفاع الاسعار ،واضاف السعدي ان المنتج المحلي قادر على منافسة المنتج المستورد من ناحية النوعية ولكنه غير قادر على منافسته من ناحية السعر، وكذلك ان قوانين الانظمة الشمولية لاتزال هي السائدة ومالم نتحرر من تلك القوانين لكي ينهض الاقتصاد العراقي .مشيرا الى ان اللجنة بصدد ابلاغ الحكومة بضرورة تحديد سقف زمني لاطلاق قانون التعريفة الكمركية المؤجل.

ويذكر ان قانون التعريفة الكمركية تم إلغاؤه بأمر من سلطة الائتلاف بعد عام ٢٠٠٣ واستبداله بضريبة إعادة إعمار العراق وقميتها٥٪.

القضـــاء الأعلـــى يبحـــث التنسيق بـــين القانـــون والإعـلام

البيرقدار لـ(المدى): ورشتنا تعزز مفهوم الثقافة المشتركة في التشريعات

عبد الستار البيرقدار

□ بغداد/ قيس عيدان

احتضن مجلس القضاء الأعلى امس، ورشة عمل خاصة بقضايا النشر والإعلام التي نظمها معهد التطوير القضائي بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق، وبتمويل الحكومة الالمانية.

وقال القاضي سالم الموسوي في الورشة التي شارك فيها عدد من القضاة والمتخصصين والاعلاميين، وحضرتها (المدى)، " ان مجلس القضاء الاعلى العراقي حريص على تعزيز روح الثقافة القانونية في المجتمع العراقي بعد التغييرات التي حصلت بعد عام ٢٠٠٣، وما لحقه من حرية التعبير والرأي، لاسيما ان ماحصل أسهم في تعدد وسائل الاعلام بشكل كبير بالتالي يجب الحرص على اهمية دور الاعلام في المجتمع، ومن هذا المنطلق اتت خطوة المجلس بتشكيل محكمة متخصصة بالنشر والاعلام".

وشدد الموسوي على ضرورة التنسيق بين الاعلام والقضاء لاجل ما اسماه "بلورة روح الثقافة القانونية"، مؤكدا ان مجلس القضاء حرص على خلق متخصصين في شأن الاعلام آخذاً بمبدأ التخصص في العمل. بدوره نقل السفير الالماني في بغداد حرص حكومته على تقديم كافة انواع الدعم للعراقيين خصوصاً المشاريع التي تخدم رجال القضاء واهمية ترسيخ روح القانون في المجتمع وما يشكل الاعلام من دور في هذا المجال، وقال " لنا تجربة بهذا الخصوص، ونحن بصدد نقلها الى العراق من خلال دعم هذه المشاريع لا سيما في مجال التدريب"، وتابع "اقمنا العديد من الدورات التدريبية لرجال القضاء العراقي في المانيا ولكننا سعداء اليوم ان يتحول التدريب الخاص بالعراقيين من خارج البلاد الى الداخل" مؤكداً دعم حكومة المانيا شركاءهم العاملين في العراق وندعم جميع البرامج التي تخدم المجتمع العراقي وترسيخ دور القانون.

من ناحيته ذكر ليبرباتشولر، ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائي بالعراق، "اننا نعمل هنا مع العراقيين من اجل تطوير القابليات والقدرات على التعاون ودعم جميع المؤسسات القضائية ووزارة العدل في تعزيز سيادة القانون واننا أيضاً نعمل على ترسيخ الثقة بان كل العراقيين لهم الحق في التقاضي وهم متساوون في الحقوق والواجبات" .

الناطق باسم مجلس القضاء الاعلى، عبد الستار البيرقدار يرى ان اهمية الورشة في خلق توجه حقيقي ما بين القضاء العراقي والاعلام العراقي بجميع اطيافه وان يكون هنا كمشترك ما بينها من اجل ترسيخ الثقافة القانونية والبحث مع جميع المتخصصين والمعنيين سواء في القضاء او الاعلام.

وتابع البيرقدار في تصريح لـ(المدى)، امس "ان ورشة العمل تستمر اربعة ايام تتضمن المحاضرات من قبل قضاة واساتذة في الاعلام والتي تناقش مواضيع الشكوى الجزائية والاختصاص الخاصة بالاعلام والنشر بما فيها طرق الطعن بالاضافة الى كيفية التعامل مع الرأي العام والعلاقة مع القضاء وحق الحصول على المعلومة والتواصل بين القضاء والاعلام واهمية دور الاعلام في مكافحة الفساد بالاضافة الى دور الناطق الاعلامي في نشر الخبر القضائي وتعزيز الوعي بالقانون والقضاء العادل".

وفي صعيد متصل، أقام مجلس القضاء الأعلى في معهد التطوير القضائي بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوربي لدعم سيادة القانون في العراق دورة بعنوان (التحقيق في قضايا الفساد) للفترة من (١٣ ولغاية ١٧ تشرين الثاني) لسنة ٢٠١١ بمشاركة عدد من المحققين القضائيين في مجلس القضاء الأعلى وهيئة النزاهة ووزارة الداخلية وأوضح مصدر مسؤول في تصريح صحفي خص نقله المركز الإعلامي للسلطة القضائية إن الدورة تأتي في إطار القضاء على الفساد حيث تضمنت التعريف بمفهوم الفساد وأنواعه ومدى تأثيراته على المجتمع من جميع النواحي.

كما تم توضيح سبب أهمية مكافحة الفساد والتطرق إلى الاتفاقيات والتنظيمات الدولية ومنها اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الفساد (UNCAC) والتي تم التوقيع والمصادقة عليها في العراق في شهر آذار ٢٠٠٨ ووضع إستراتيجية لمكافحة الفساد من (٢٠١٠ – ٢٠١٤) وتأسيس هيئة النزاهة التي تعنى بمكافحة الفساد في العراق منذ سنة ٢٠٠٣ .

ومن جانب آخر تم التطرق إلى القوانين الأخلاقية والعقوبات التطبيقية كالعقوبات التأديبية والجنائية والتصريح بالموجودات والأصول من اجل الكشف عن الذمم المالية كما تم توضيح سبب ايجاد المسؤوليات القانونية في تنفيذ العقوبات والإجراءات الجزائية.

وفي السياق نفسه تم شرح كيفية حماية المبلغين (المخبرين) عن حالات الفساد وقد تضمنت المادتان ٣٢ و ٣٣ من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد كيفية حمايتهم كما تم وضع مقارنة لتحليل الأحكام القانونية للفساد مع القانون الفرنسي. كما تم توضيح الاطار المؤسساتي والقانوني لمكافحة الفساد ودور السلطة القضائية في مكافحة الفساد وكفاية النظام القضائي ودور النيابة العامة في مكافحة الفساد كما تم التطرق الى المادة ١٣٦ ب من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي.

واخيراً تم التطرق الى جريمة غسيل الاموال وعناصرها واسباب ارتكابها ومراحلها والتحديات المستقبلية التي تواجه مكافحة الفساد.

تربية المثنى لـ (المدى): نعاني نقصاً في المدارس والمدرسين

□ السماوة/ مجيد جابر

قال معاون المدير العام لتربية محافظة المثنى سعد خضير عباس أن المحافظة مازالت تعاني نقصا كبيرا في عدد المدارس وان هناك ١٤٠مدرسة مزدوجة فضلا عن عدد من المدارس الآيلة للسقوط والتي تحتاج الى هدم و بناء من جديد.

وأضاف خضير في حديث لـ المدى أمس : ان المحافظة تحتاج الى بناء ١٥ الى٢٥ مدرسة سنويا للتوسع الطبيعي وامتصاص الزيادة الحاصلة في اعداد التلاميذ والطلبة بالاضافة الى بناء ١٤٠ مدرسة لفك الازدواج في المدارس. وبين خضير: "ان هناك نقصا في اعداد المدرسين في بعض الاختصاصات مثل اللغة الانكليزية والرياضيات والارشاد التربوي ومادة الحاسوب بسبب عدم وجود هذه الاختصاصات في كليات جامعة المثنى مما دعا مديرية تربية المثنى الى الاستعانة بمدرسين من خارج المحافظة لسد الشواغر في مدارس ا لمحافظة الا ان عدد المدرسين المعينين من خارج المحافظة كان قليلا بحيث لم يتمكن من سد الشواغر فيها مما دعا مديرية التربية الى الاستعانة بالمدرسين المحاضرين حيث سدت اكثر الدروس الشاغرة في مدارس المحافظة. واكد خضير ان مديرية تربية المثنى بحاجة الى تعيين اكثر من ١٥٠ مدرسا لسد احتياجات المدارس في المحافظة من المدرسين. داعيا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى فتح كليات واقسام جديدة في جامعة المثنى وخصوصا اختصاصات الرياضيات واللغة الانكليزية حتى تتمكن جامعة المثنى من رفد مدارس المحافظة بالمدرسين المتخصصين. وعن سؤال بشأن خطة وزارة التربية لبناء مدارس جديدة قال : وزارة التربية تعمل من اجل بناء مدارس جديدة كل عام ولديها خطة سنوية في هذا المجال بالاضافة الى التخصيصات التي تخصص من مجلس محافظة المثنى لبناء المدارس وقد تم قبل ايام وضع حجر الاساس لبناء ٢١ مدرسة بطريقة البناء الجاهز الا ان المحافظة تحتاج الى بناء المزيد من المدارس.

وردا على سؤال للمدى حول حاجة بعض المدارس في المحافظة الى بعض المستلزمات لمواجهة فصل الشتاء كالستائر واصلاح الزجاج المكسور قال خضير: مديرية تربية المثنى وجهت ادارات المدارس وعلى مدار السنة الى ارسال طلباتهم حول أي احتياجات من هذا النوع حيث ستقوم مديرية التربية باتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن وبصورة سريعة.